وذو وصف يطلق لصاحب اختلاف سند من رواه او اكثر بان رواه مرة
على وجه ومرة على وجه مخالف للاخر والاضافة على معنى في
اي في سند في وصله وارساله او في اثبات راو او حذفه او غير ذلك
او اختلاف متن في لفظ او في معناه وتساوت الروايتان في
الصحة بحيث لم تترجح احداهما على الاخرى ولم يمكن الجمع هو مضطرب
بكسر الاء وهو فرع من المعلل فاما اذا ترجحت احداهما بكون راويها
احفظ او اكثر صحبة للمروي عنه او غير ذلك من وجوه الترجيح
فلا يكون الحديث مضطربا والحكم للوجه الراجح واجب اذ الاثر
للمرجح بها اذا امكن الجمع بحيث يمكن ان يعبر المتكلم بالفاظ عن
عن معاني واحد وانما يترجح شيء فلا اضطراب والاضطراب موجب
لضعف المضطرب الحديث لاشعاره بعدم ضبط راويه او روايته
عند اهل الفن ومثال الاضطراب في السند حديث اذا
صلى احدكم فليجعل تلقاء وجهه الحديث وفيه فاذا لم يجد عصى
ينصبها بين يديه فليخط خطا فقد اختلف فيه على اسماعيل
ابن امية اختلافا كثيرا فرواه عنه بشر بن المفضل وروح بن
القاسم عن ابي عمرو بن محمد بن حريث عن جده حديث عن
ابي هريرة ورواه الثوري عنه عن ابي عمرو بن حريث عن ابيه
عن ابي هريرة ورواه حميد بن الاسود عنه عن ابي عمرو بن محمد
ابن عمرو بن حريث عن جده حريث بن سليم عن ابي هريرة ورواه
وهيب بن خالد وعبد الوارث عنه عن ابي عمرو بن حريث
عن جده حديث عن ابي هريرة ورواه ابن جريج عنه عن حريث
عن جده ابن عمار عن ابي هريرة ورويه عنه عن محمد بن عمرو
ابن حريث عن ابي سلمة عن ابي هريرة ومن ثم هلم غير واحد من
الحفاظ باضطراب سنده لكن بعضهم صححه ترجيحا للرواية الاولى
بل قال الحافظ بن حجر هذه كلها قابلة لترجيح بعضها على بعض و
الراجحة منها يمكن التوفيق بينها قال والحق ان القليل لا يلتفت
الا لحديث لم لا الاضطراب لم يضعف فان هذا الحديث ضعيف بدون
اضطراب لان شيخ اسماعيل مجهول ومثال مضطرب المتن حديث

فاطمة

فاطمة بنت قيس قالت سالت او سيل النبي صلى الله عليه وسلم عن
الزكاة فقال ان في المال لحقا سوى الزكاة فرواه الترمذي هكذا ورواه
ابن ماجة عنها بلفظ ليس في المال حق سوى الزكاة فقد اضطرب في لفظه
ومعناه لكن في سند الترمذي راو ضعيف فلا يصلح مثالا ايضا على انه
يمكن الجمع بحمل الحق في الاول على المستحب وفي الثاني على الوجوب
والمدرجات في متن الحديث وهي ما غير سياق يب فيه او استنباط
مما فهمه منه بعض رواته او غير ذلك ما اتت من بعض الفاظ من
اضافة الصفة الموصوف في ابي الفاظ بعض الرواة صحابيا كان او
من دونه اتصلت باخر الحديث او كانت في اثنائه او في اوله
دون فصل بين الحديث وبين ذلك المدرج بذكر قائله بحيث يلتبس
على من لا يعرف حقيقة الحال فيتوهم ان الجميع مرفوع فالمدرج اقسام
الخبر مثاله قول ابن مسعود في حديث تعليم النبي صلى الله عليه
وسلم له التشهد في الصلاة اذا قلت هذا التشهد فقد قضيت صلاتك
ان شئت ان تقوم فقم وان شئت ان تقعد فاقعد فقوله وصلة عبد
الرحمن بن ثابت بن قيس بان وبين انه مدرج من قول ابن مسعود
وقد نقل الترمذي اتفاق الحفاظ على انه مدرج ومثال المدرج في
الاثناء حديث هشام بن عروة عن ابيه عن سهرة بنت صفوان
مرفوعا من مس ذكره او انثييه او دبره فاليتوضا والرفع بضم
الراء فقط اهل المحدثين فقد رواه عبد الحميد بن جعفر وغيره
عن هشام كذلك مع ان الانثيين والرفع انما هو من قول عروة كما
بينه جماعات عن هشام منهم ايوب وحماد بن زيد واقتصر كثير
من اصحاب هشام على المرفوع وهو من مس ذكره فليتوضا ومثال
المدرج اي الخبر حديث اسبغوا الوضوء ويل للاعقاب من النار
فقد رواه شعبة بن سوار وغيره عن شعبة عن محمد بن زياد
عن ابي هريرة برفع الجملتين مع ان الاولى من كلام ابي هريرة
كما بينه جمهور الرواة عن شعبة على ان قول ابي هريرة اسبغوا
الوضوء قد ثبت في الصحيح مرفوعا من حديث عبد الله بن عمرو بن

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)